النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
JANUARY 1992

ميانمار

جائزة نوبل لسجينة رأي

مُنحت سجينة الرأي داو أونغ سان سو كي من بورما جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩١ . وتسلَّم أفراد أسرتها الجائزة نيابة عنها في الاحتفال الرسمي الذي جرى في أوسلو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وتبلغ أونغ سان سو كي من العمر ٤٦ عاماً، وهي أم لطفلين، وابنة بطل استقلال ميانمار الجنرال أونغ سان الذي اغتيل عام ١٩٤٧ . وقد احتُجزت في منزلها في رانغون في عزلة شبه تامة منذ تموز/يوليو ١٩٨٩، ومما يُذكر أنها زعيمة حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية، وهو الحزب الذي ساعدت في تأسيسه خلال حركة عام ١٩٨٨ المطالبة بالديمقراطية في ميانمار. ورغم أن الحزب المذكور فاز بأكثر من ٨٠ بالمائة من مقاعد البرلمان في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٠، فإن المجلس العسكري الحاكم، المعروف باسم «مجلس إعادة القانون والنظام»، لم يسلِّم مقاليد السلطة إلى الحكومة المدنية بعد.

وأونغ سان سو كي معتقلة حالياً بموجب أحكام الاعتقال الإداري لقانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥ الذي يتعلق بالتهديدات المفترضة لأمن الدولة. وفي آب/أغسطس ١٩٩١، قام «مجلس إعادة القانون والنظام» بمدِّ فترة الاعتقال دون تهمة أو محاكمة التي يجوز فرضها بموجب هذا القانون من ثلاث إلى خمس سنوات.

وفي مقالة نُشرت في تموز/يوليو ١٩٩١ كتبت أونغ سان سو كي تقول: «ليست السلطة هي مصدر الفساد، وإنما الخوف... في ظل نظام ينكر وجود حقوق الإنسان الأساسية، يعم الخوف ويسود: الخوف من السجن أو التعذيب أو الموت...».□

أونغ سان سو كي معتقلة دون تهمة أو محاكمة في ميانمار منذ تموز/يوليو ١٩٨٩

المغرب

آخر من أُفرج عنهم من تازماميرت

أُفرج عن معظم المعتقلين العسكريين الذين كانوا رهن الاعتقال الانعزالي في مركز اعتقال سري بتازماميرت لمدة ١٨ عاماً، عقب هدم المركز المذكور في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، حسبما أفادت الأنباء الواردة.

ومن الجدير بالذكر أن أحكام السجن الصادرة على بعض من أُفرج عنهم مؤخراً قد انقضت فعلاً قبل ١٧ عاماً؛ فقد حُكم على كل من عبد الكريم شاوي وعبد الرحمن صدقي بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في ١٩٧٢ . أما عبد العزيز بنبين الذي أُطلق سراحه أيضاً، فكان قد حُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات عام ١٩٧٢ .

ومن بين الواحد والستين فرداً في القوات المسلحة الذين قيل إنهم نُقلوا من سجن القنيطرة المركزي إلى تازماميرت في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣، يُعتقد أن ٣٠ شخصاً - على الأقل - توفوا في الحجز؛ ومعظمهم لقوا حتفهم بسبب الظروف القاسية في المعتقل. وكان حميد بندورو آخر من توفي في تازماميرت؛ إذ توفي في آذار/مارس ١٩٩١ .

كما تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً تؤكد أن الإخوة بوريقوات الذين «اختفوا» عام ١٩٧٣، قد احتُجزوا في تازماميرت حيناً من الزمن، ولكن لم يُطلق سراحهم ولا يُعرف مكان اعتقالهم حالياً. أما السجينان محمد الريس وعاشور غاني، اللذان يقضيان حكماً بالسجن مدى الحياة، فقد أُعيدا إلى سجن القنيطرة المركزي، وسُمح لهما بالاتصال بأسرتيهما. وورد أنهما في حالة صحية سيئة.□

مناشدات عالمية

تستهل النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية في عدد هذا الشهر باباً جديداً عنوانه «مناشدات عالمية»؛ وسوف يصبح هذا الباب من الأبواب الثابتة في النشرة الإخبارية، وتُخصَّص له الصفحة الثانية. وتسعى المنظمة من وراء هذا الباب إلى حث الناس في شتى أنحاء العالم على إرسال المناشدات وإصدار النداءات من أجل ضحايا طائفة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان. ويحل هذا الباب محل باب «حملة إنقاذ سجناء الشهر» الذي كان يتضمن مناشدات تقتصر على سجناء الرأي.

وسوف يُطلب منكم كل شهر - أيها القراء الأعزاء - أن ترسلوا مناشداتكم من أجل الضحايا الذين ترد حالاتهم في باب «مناشدات عالمية». واعلموا أن مناشدة منكم قد تثمر عن تحرير سجين من سجناء الرأي، أو تخليص إنسان من أيدي زبانية التعذيب، أو عودة الحرية لضحية من ضحايا «الاختفاء»، أو إنقاذ شخص من حبل المشنقة.

ما أكثر الضحايا عدداً، وما أشد الانتهاكات تنوعاً؛ كل مناشدة لها قيمتها ووزنها؛ انظر صفحة ٢ للاطلاع على المزيد.□

مندوبان من المنظمة يزوران بوليفيا

قام مندوبان من منظمة العفو الدولية بزيارة لبوليفيا في الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، لتقييم وضع حقوق الإنسان في البلاد. والتقى المندوبان بأعضاء منظمات حقوق الإنسان والنقابات، وأجريا مقابلات مع أقارب ومحامي السجناء السياسيين الذين قُبض عليهم في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، بهدف جمع معلومات عن شكاوى السجناء الخاصة بالمعاملة السيئة والتعذيب.

وخلال اجتماع مع وزير الداخلية، أثار ممثلا منظمة العفو الدولية هذه القضايا، وأعربا من جديد عن بواعث قلق المنظمة بشأن حالات أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان لم يجر أي تحقيق فيها. وشملت هذه مزاعم تعذيب الأشخاص المعتقلين لفترات قصيرة، والإعدام خارج نطاق القضاء، وحرمان سجينة سياسية من الرعاية الطبية. وقال الوزير إنه سوف يدرس هذه الحالات، ثم يرد على بواعث قلق منظمة العفو الدولية.

كما جمع ممثلا منظمة العفو الدولية معلومات جديدة عن التطورات في محاكمة الرئيس السابق الجنرال لويس غارسيا ميزا و ٥٤ متهماً آخر متهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨١، وهي المحاكمة التي عُرفت باسم «محاكمة المسؤولين».□

ساعد بقلمك

مناشدات عالمية

إخوة لك في الإنسانية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

هايتي

كاميل سيزار Camille César وبول كاميل بازيل Paul Camille Bazile:
ورد أنهما قد قبض عليهما في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛ وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر افادت الأنباء أن جثتيهما كانتا في مشرحة بورت ـ أو ـ برينس، وكانتا مُثقَّبتين من كثرة ما أطلق عليهما من الرصاص. ولكن لم يحل التاسع من الشهر نفسه حتى كانت الجثتان قد أُزيلتا من مكانهما، ولم يُعثر عليهما منذ ذلك الحين.

كان كاميل سيزار يعمل مديراً لمقبرة بورت ـ أو ـ برينس؛ أما بول كاميل بازيل فكان يشرف على دار لرعاية أطفال الأمهات العاملات في كاريفور؛ وكلاهما كان عضواً في الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية، وهي حزب سياسي أيَّد الرئيس جان بيرتراند أريستيد في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وفي أعقاب انقلاب وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وأطاح بحكومة الرئيس أريستيد، قامت قوات الأمن بإعدام المئات خارج نطاق القضاء، بالإضافة إلى الضرب والاعتقالات التعسفية. وكان من بين الضحايا وزراء في حكومة الرئيس أريستيد، وأعضاء في الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية، ومؤيدو الرئيس أريستيد ـ سواء الحقيقيون أم من ظُنُّوا كذلك ـ ومن بينهم سكان المناطق الفقيرة وأعضاء المنظمات الشعبية والكنسية.

وطبقاً لما رواه شهود العيان، فقد قام سبعة أو ثمانية رجال مسلحين ـ ورد أن بعضهم كان يرتدي الزي العسكري ـ بالقبض على كل من كاميل سيزار وبول كاميل بازيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في ضواحي بورت ـ أو ـ برينس. وبعد مضي خمسة أيام على ذلك، تعرف العاملون في مشرحة بورت ـ أو ـ برينس على جثة كاميل سيزار وأبلغوا أسرته. غير أنه عندما ذهب الأقارب إلى المشرحة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء ترتيبات ومراسم الدفن، كانت جثتا كاميل سيزار وبول كاميل بازيل قد أُزيلتا من المشرحة. والمعتقد أن الجثتين ربما نُقلتا من المشرحة، تنفيذاً لأوامر قوات الأمن، ودُفنتا في مقابر جماعية.

■نرجو منكم كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة، تناشدون فيها السلطات في هايتي أن تجري تحقيقاً فورياً نزيهاً في الظروف التي اكتنفت مقتل كاميل سيزار وبول كاميل بازيل، وتحثونها على إعلان نتائج هذا التحقيق، وتقديم المسؤولين عن مقتلهما للعدالة، ثم إرسال هذه الرسائل إلى:

Maître Jean-Jacques HONORAT/Premier Ministre,Ministre Des Affaires Etrangères/Présidence De La République De Haïti/Palais National/Port-au-Prince/Haïti.□

سري لنكا

كانداسامي سيفاسيثامبارانثان Kandasamy Sivasithamparanathan، وزوجته بوشباراني Pushparani وطفلاهما في الرابعة والثانية من العمر، وثلاثة آخرون من أفراد أسرة بوشباراني: *«اختفوا» جميعًا بعد القبض عليهم في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في نقطة تفتيش للشرطة في فلاثابيدي، قرب مقاطعة امباراي بشرقي سري لنكا.*

تنتمي أسرة بوشباراني إلى طائفة التاميل، وتعيش في نيثافور بمقاطعة أمباراي. وبينما كان أفراد الأسرة في طريقهم إلى كولومبو لحضور حفلة زفاف، أوقفت الشرطة الباص الذي كان ينقلهم. وبعد ذلك بأسبوعين، تلقى أقاربهم معلومات من مصادر غير رسمية، مفادها أن أفراد الأسرة قد أُخذوا إلى معسكر للجيش في كوندافاتافان قرب مقاطعة أمباراي. ولكن حتى آب/أغسطس ١٩٩١ لم تكن السلطات قد أبلغت الأقارب بعد بمكان وجودهم على وجه الدقة رغم المناشدات المتكررة.

وعلمت منظمة العفو الدولية مؤخراً أن السيد داراماسينغهام، سائق الباص الذي شهد حادث القبض عليهم وأدلى بأقواله لشرطة أمباراي، قد اختُطف هو نفسه من قبل مجموعة رجال مجهولين، اختطفوه من محطة باص في أمباراي في أيار/مايو ١٩٩١؛ ولايزال مكان وجوده مجهولاً. ويُعتقد أن بعض الشهود الآخرين الذين شهدوا اختطاف الأسرة يخشون الانتقام منهم إذا أدلوا بمعلومات للشرطة.

اندلع القتال في شمال سري لنكا وشرقها بين قوات حكومة سري لنكا و«نمور تحرير تاميل إيلام» في حزيران/يونيو ١٩٩٠ ومنذ ذلك الحين، تمكنت قوات الحكومة من فرض سيطرتها مرة أخرى على مناطق معينة في الشمال والشرق، إلا أن «نمور تحرير تاميل إيلام» ما برحوا يسيطرون على شبه جزيرة جافنا. ووردت أنباء تفيد بقيام الطرفين بارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان؛ إذ يُعتقد أن قوات الحكومة مسؤولة عن عدة آلاف من حالات «الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء، التي راح ضحيتها مدنيون من طائفة التاميل، بما في ذلك كثيرون من شرق سري لنكا.

■نرجو منكم كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة، تناشدون فيها السلطات إجراء تحقيق نزيه في «اختفاء» كانداسامي سيفاسيثامبارانثان وستة آخرين من أفراد أسرته، ثم إرسالها إلى:

President Ranasinghe Premadasa/Presidential Secretariat/Republic Square/Colombo 1/Sri Lanka.□

السعودية

علي حسن الأمرد: في الثالثة والعشرين، من الخوالدية بالقطيف. يُعتقد أنه محتجز دون تهمة أو محاكمة في سجن المباحث العامة بالدمام.

علي حسن الأمرد مسلم شيعي، يُعتقد أنه معتقل بسبب الاشتباه في تعاطفه مع «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» المحظورة. وقد أُلقي القبض عليه في الأول من تموز/يوليو ١٩٩١ في مكتب جوازات السفر بالدمام، في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؛ واعتُقل في بادئ الأمر في سجن المباحث العامة بالقطيف.

هذا، وقد تأسست «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» عام ١٩٧٥، وهي أهم جماعات المعارضة الشيعية

علي حسن الأمرد

المنظَّمة في المملكة العربية السعودية. وقد حدَّدت هدفها الرئيسي بأنه «توعية الجماهير وتنويرهم». وقد صرحت بأن الشيعة في السعودية يتعرضون للتمييز ضدهم والتحامل عليهم، وحثت على المساواة بينهم وبين غيرهم في الحقوق. وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بأي دعوة للعنف أو العمل المسلح من جانب «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» في مطبوعاتها أو بياناتها. ولم ترد السلطات السعودية على مناشدات منظمة العفو الدولية بخصوص سجناء رأي آخرين من المشتبه في انتمائهم «لمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية». ومنذ عام ١٩٧٩ ومئات من الأشخاص الذين زُعم أنهم أعضاء في هذه المنظمة أو متعاطفون معها معتقلون دون تهمة أو محاكمة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن علي حسن الأمرد سجين رأي لم يُعتقل إلا بسبب تعبيره عن معتقداته السياسية في غير عنف.

■الرجاء كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة تناشدون فيها إطلاق سراحه على الفور، ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

خادم الحرمين الشريفين/جلالة الملك فهد بن عبد العزيز/مكتب خادم الحرمين الشريفين/الرياض/المملكة العربية السعودية.□

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1 8DJ, United Kingdom

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

حرية الإعلام والاستعلام

في ٨ تموز/يوليو ١٩٩١، صرَّح الصحفي لويس أنطونيو موراليس أورتيغا لإذاعة محلية في بيرو تُعرف باسم «راديو واري»، بأنه تلقى تهديدات بالقتل من قيادة التحرير المناهضة للإرهاب، وهي جماعة شبه عسكرية يُعتقد أنها مرتبطة بقوات الأمن؛ وقد اشتهر لويس موراليس بتحقيقاته الصحفية في انتهاكات حقوق الإنسان في موطنه بيرو. ولم يمض سوى خمسة أيام على ذلك حتى أطلق شابان النار على لويس موراليس من سيارة مسرعة فأرديا قتيلاً، عندما حاول الفرار إلى منزل قريب له في مدينة هوامانغا بمقاطعة أياكوتشو.

الصحفيون يتابعون بكاميراتهم مظاهرة نقابية في الفلبين في عيد العمال (الأول من أيار/مايو) عام ١٩٨٧ . تنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبارٍ للحدود».

وخلال الشهر السابق لذلك، هددت قيادة التحرير المناهضة للإرهاب العاملين في «راديو واري»، وحملتهم على بث تهديدات بالقتل ضد صحفيين آخرين كانا قد اتهما قوات الأمن بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في أياكوتشو. وتضمن نص التهديدات ما يلي: «نقول لهذا الجرذ، المنحرف، الإرهابي، المتنكر كصحفي... هذا الكلب اللعين ماغنو سوسا روخاس... إنه سيموت ككلب مقطوع الرأس... نحن نتتبع خطواته عن كثب، وأيامه أصبحت معدودة...».

ومنذ أن وُضعت أياكوتشو لأول مرة تحت السيطرة العسكرية عام ١٩٨٢، صار الصحفيون الذين لفتوا أنظار الرأي العام المحلي والعالمي إلى انتهاكات حقوق الإنسان نهباً لاعتداءات قوات الأمن أو الجماعات شبه العسكرية المتحالفة معها. فقد قتلت قوات الأمن والجماعات المرتبطة بها ما لا يقل عن ١٥ صحفياً في مقاطعة أياكوتشو خلال السنوات التسع الماضية.

والواقع أن الصحفيين في أجزاء أخرى من بيرو هم أيضاً عرضة للخطر؛ ففي آب/أغسطس ١٩٩١، وجهت قيادة التحرير المناهضة للإرهاب تهديدات إلى خورخي تشافيزا موراليس، وهو صحفي يعمل في صحيفة *لاريبوبليكا* (الجمهورية) اليومية في ليما، التي غطّت انتهاكات حقوق الإنسان تغطية صحفية واسعة.

وفي شتى أقطار العالم، أصبح الصحفيون الذين يحاولون الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان هم أنفسهم ضحايا لهذه الانتهاكات. فقد قُتل بعضهم في الحال، بينما كُمّمت أفواه آخرين إما بسجنهم أو بتهديدهم بالسجن. وليس الأمر مقصوراً على الصحفيين؛ إذ أن الكتّاب والروائيين والشعراء الذين يُحكم على أعمالهم بأنها تنطوي على انتقاد للسلطات، هم الآخرون معرضون لخطر الاعتقال، والسجن، والتعذيب، بل والقتل أحياناً. وبعض هؤلاء الصحفيين والكتّاب من سجناء الرأي، فقد سُجنوا بسبب أنشطتهم المهنية، أو بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير.

في ملاوي، أُطلق سراح جاك مبانجي، الشاعر المشهور عالمياً ـ الذي ظل في عداد سجناء الرأي منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ـ وذلك في ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ بعد قضائه قرابة أربعة أعوام رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة.

وتمشياً مع نظم الأمن العام في ملاوي، لم يُكشف النقاب عن السبب الرسمي لاعتقاله، لكن الاعتقاد الشائع هو أن القضايا السياسية التي أخذ يتناولها في شِعره بكثرة هي التي أثارت سخط السلطات عليه.

وفي كولومبو بسري لنكا، قام ستة رجال مسلحين بجرّ ريتشارد دي زويسا من بيته عنوةً في ساعة مبكرة من يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٠، وهو صحفي ومذيع وممثل؛ وورد أن واحداً أو اثنين من الرجال الستة كانا يرتديان زي الشرطة. وفي اليوم التالي، عُثر على جثته عاريةً وقد أُلقي بها الماء على شاطىء قريب. وتبين من تشريح الجثة أن ريتشارد دي زويسا قد توفي على الفور من أثر عيارات نارية أُطلقت على عنقه ورأسه من مسافة قريبة.

لقد تكهنت الصحافة السري لنكية والعالمية بأسباب اختطاف ريتشارد دي زويسا ومقتله؛ فقد يكون مقتله مرتبطاً «باختفاء» لاكشمان بيريرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، الذي كان قد أنتج مسرحية من تأليف ريتشارد دي زويسا اسمها: «من هو؟ ماذا يفعل؟»، وهي عبارة استُخدمت في وصف الرئيس راناسينغ بريماداسا خلال انتخابات الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وتوحي تقارير أخرى أن ريتشارد دي زويسا قد قُتل انتقاماً منه بسبب تقاريره الصحفية عن وضع حقوق الإنسان في سري لنكا.

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٠، تلقت والدة ريتشارد دي زويسا، الدكتورة مانوراني سارافاناموتو، هي وباقي ويراكون، المحامي الذي يمثلها في التحقيق القضائي في اختطاف ابنها ومقتله، سلسلة من التهديدات بالقتل إذا لم يتوقفا عن المضي في القضية. وقد زعمت الدكتورة سارافاناموتو، التي شهدت اختطاف ابنها، أن أحد كبار مفتشي الشرطة كان من بين الذين قاموا بعملية الاختطاف.

وتوقف التحقيق القضائي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠، ولم تُتخذ أية إجراءات ضد ضابط الشرطة الذي زُعم تورطه في القضية.

أما في غواتيمالا فلا يزال الصحفيون المحليون والأجانب يتلقون رسائل تهديد، يبدو أنها واردة من أفراد قوات الأمن أو أولئك الذين يتصرفون برضا هذه القوات. واضطر بعض الذين تلقوا هذه التهديدات إلى مغادرة البلاد خوفاً على أنفسهم، بينما تعرض آخرون للاعتداء عليهم علناً.

وأُطلقت النار على الصحفي الغواتيمالي بايرون باريرا أورتيز من قبل شخصين على دراجة نارية، بينما كان يقود سيارته في مدينة غواتيمالا سيتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وقُتلت على الفور زوجته ريفيوغيو آراسيلي فيلانوفا التي كانت معه في السيارة، بينما جُرح بايرون باريرا وصديق كان معهما. ولم تمض سوى فترة قصيرة على الاعتداء، حتى غادر بايرون باريرا أورتيز هو وطفلاه البلاد ليقيموا في الخارج.

وصرَّح بايرون باريرا في وقت لاحق بأنه لم ينج من الموت إلا بفضل ارتدائه صدرة واقية من الرصاص. وقال إن رجلين على دراجة نارية كانا يتعقبانه في اليوم الذي سبق الاعتداء، وقد أبلغ أمين العلاقات العامة في رئاسة جمهورية غواتيمالا بهذا الحادث، فوعد الأمين المذكور بالتحقيق فيه.

ثم عاد بايرون باريرا إلى غواتيمالا عام

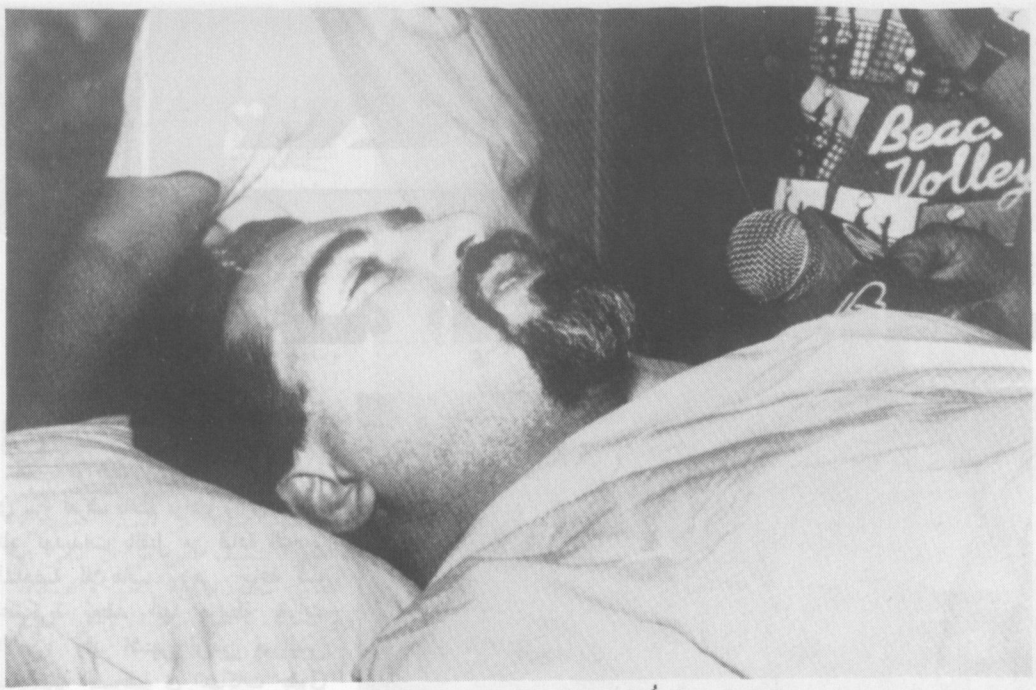

الصحفي الغواتيمالي بيرون باريرا في المستشفى بعد أن أُطلقت عليه النار في مدينة غواتيمالا سيتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠؛ أما زوجته فقد لقيت حتفها في هذا الاعتداء. وقد أعرب فيما بعد عن اعتقاده بأن أفراداً من القوات المسلحة اشتركوا في محاولة اغتياله. © كرونيكا

١٩٨٥ بعد قضائه بضعة أعوام في المنفى. وشغل منصب مدير وكالة أنباء أمريكا الوسطى، ومنصب نائب رئيس نقابة الصحفيين الغواتيماليين. وكان بايرون باريرا محرراً لصحيفة *لا إبوكا* الأسبوعية، التي نشرت مقالات كثيرة تنتقد فيها الحكومة حتى قام بعض رجال قوات الأمن - حسبما ورد - بمهاجمة مكاتب الصحيفة بالقنابل الحارقة في حزيران/يونيو ١٩٨٨؛ ولم تفتح الصحيفة مكاتبها من بعد ذلك قط.

وفي خطاب مفتوح مؤرخ في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، قال بايرون باريرا إن «غواتيمالا لا تزال بلاداً لا مُقام فيها لأحد، بلاداً يأمن فيها الجناة من العقاب، ويخيِّم عليها الموت والخراب». وأضاف قائلاً: «توجَّب عليّ أن أوضح حقيقة الأمر لأطفالي: أن أبناء جلدتهم الذين ينبرون للدفاع عن الحرية في بلادهم يكون مصيرهم الاغتيال».

وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩١، عاد بايرون باريرا إلى غواتيمالا لتقديم أدلة إلى المحكمة الخامسة للعدالة الجنائية في أماتيتلان، بمقاطعة غواتيمالا، التي كانت تحقق في القضية. وأثناء وجوده هناك، عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن اعتقاده بأن بعض أفراد القوات المسلحة تورطوا في محاولة اغتياله.

وتلقى الصحفيون الغواتيماليون تهديدات من مصادر مجهولة تحذرهم من مغبة نشر المزيد من المعلومات عن القضية. في آب/أغسطس ١٩٩١، تلقى خوان كارلوس رويز من مجلة *كرونيكا* الأسبوعية، وهيوغو غارسيا من صحيفة *غرافيكو* اليومية، وسيلفينو فيلاسكويز من صحيفة *برينسا ليبري* اليومية - تلقوا مكالمات هاتفية تهديدية من مصدر مجهول تحذرهم من مواصلة نشر أخبار القضايا المعروفة التي زُعم فيها تورط أفراد الجيش في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قضية بايرون باريرا. وورد أن مكتب النائب العام الذي كان يحقق في القضية تلقى تهديدات مشابهة. وتعرض للتهديد أيضاً محاميان وكَّلهما بايرون باريرا، مما

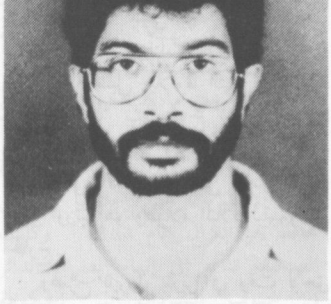

ريتشارد دي زويسا، صحفي ومذيع وممثل، اختُطف ثم قُتل في شباط/فبراير ١٩٩٠ في سري لنكا على أيدي رجال مسلحين، كان من بينهم - حسبما ورد - ضابط شرطة تم التعرف عليه. وتوحي بعض التقارير بأنه قُتل لأنه كان ينقل أنباء انتهاكات حقوق الإنسان في سري لنكا.

أسفر عن انسحابهما من القضية.

وزعم بايرون باريرا أن السلطات لم تبد أي إصرار على المضي في التحقيق في محاولة اغتياله ومقتل زوجته، رغم وجود أدلة تشير إلى تورط أفراد القوات المسلحة.

وفي بعض البلدان تُوجَّه تهم جنائية إلى من ينشرون انتقادات صريحة أو ضمنية للسلطات؛ ومن هذه التهم تهمة «احتقار السلطات»، و«نشر معلومات كاذبة»، و«إثارة الفتنة».

في الكاميرون، أُدين صحفيان معروفان في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بسبب نشر مقالة تتضمن انتقاداً للحكومة. إذ اتُّهم بيوس نجاوي، محرر صحيفة *لامسيجر* التي تصدر في مدينة دوالا، وسلستين مونغا، كاتب المقال، بتحقير رئيس دولة الكاميرون ومحاكمها وأعضاء مجلسها الوطني. ورغم الاحتجاجات التي عمت البلاد، فقد أُدينا كلاهما بتهمة «الازدراء بالمجلس الوطني»، وحُكم عليهما بالسجن مع وقف التنفيذ والغرامة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أصدرت حكومة الكاميرون قوانين ترمي إلى تشديد الرقابة على الصحف. وتمكّن هذه القوانين الحكومة من الاستيلاء على الصحف أو منعها من الصدور «عند التعارض مع مبادئ السياسة العامة». وفي عدة مناسبات في أوائل عام ١٩٩١، استولت السلطات على نسخ من صحيفة *لامسيجر*. وجرت إحدى عمليات المصادرة هذه عقب قيام الصحيفة في نيسان/إبريل الماضي بنشر أسماء جميع الأشخاص المدانين أو المعتقلين إدارياً بسبب محاولة انقلاب وقعت عام ١٩٨٤ في الكاميرون. ووصفت المقالة الظروف البالغة السوء التي سُجنوا فيها، ونشرت أسماء السجناء الذين توفوا في سجن نكوندينغوي منذ عام ١٩٨٤ . وفي أيلول/سبتمبر الماضي، فرضت السلطات في الكاميرون حظراً على صدور صحيفة *لامسيجر* وأربع صحف أخرى.

وفي كوريا الجنوبية، يقضي تشانغ أوي غيون - وهو ناشر متخصص في كتب التاريخ الكوري القديم - حكماً بالسجن لمدة ثمانية أعوام بموجب قانون الأمن الوطني. وفي عام ١٩٨٢ سُحبت رخصة النشر الممنوحة له بعد أن نشر كتاب شعر ينتقد الحكومة. وقضى تشانغ أوي غيون بعد ذلك عامين في اليابان حيث درس التاريخ الكوري القديم في جامعة كايوتو؛ وقيل إنه أثناء دراسته في الجامعة ناقش مقترحات كوريا الشمالية الخاصة بتوحيد شبه القارة الكورية. وفي أيار/مايو ١٩٨٦، نظَّم اجتماعاً حول توحيد الكوريتين، حيث أُنشدت أغنية كان قد ألفها عن هذا الموضوع.

ولم يكد تشانغ أوي غيون يعود إلى كوريا الجنوبية عام ١٩٨٧، حتى أُلقي القبض عليه، ووُجِّهت له عدة تهم بموجب قانون الأمن الوطني، من بينها بث أسرار الدولة. وأنكر جميع تهم التجسس الموجهة إليه، غير أن المحكمة أدانته وأودع السجن. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن تشانغ أوي غيون لم يُعتقل لسبب سوى آرائه وأنشطته السياسية السلمية، وأنه لم يثبت قيامه بالتجسس.

وفي رواندا، اتُّهم ٣٠ شخصاً، على الأقل، بجرائم تتعلق بحرية التعبير والحرية النقابية، وحوكموا في الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وجرت اعتقالات ومحاكمات أخرى للصحفيين خلال عام ١٩٩١ . ورغم أن العديد من الصحف بدأت في الصدور خلال العامين الماضيين، فإن الحكومة كانت ضيقة الصدر بأي انتقاد علني صريح لمسؤوليها أو لسياساتها؛ فقد قُبض على روابوكويزي فنسنت، محرر صحيفة *كانغوكا*، في تموز/يوليو ١٩٩٠، واتُّهم «بتعريض أمن الدولة للخطر»، وذلك لأنه - فيما يبدو - كان قد سافر إلى العاصمة الكينية نيروبي، حيث اجتمع بأشخاص روانديين ممن في المنفى، ومن بينهم ملك رواندا السابق. وقد أخفقت محكمة أمن الدولة في إدانته مرتين بسبب عدم توفر الأدلة. غير أن المحكمة نفسها عادت وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، بعد أن قام الروانديون المنفيون المقيمون في أوغندا بشن هجوم على حدود رواندا الشمالية؛ ويبدو أن الحكم قد صدر دون أن تنظر المحكمة في أية أدلة جديدة. وفي أيار/مايو ١٩٩١، أُطلق سراح روابوكويزي فنسنت بأمر من محكمة النقض، ريثما تتم محاكمته من جديد أمام محكمة أمن الدولة. ولم يمض شهر حتى قُبض عليه هو وثلاثة صحفيين آخرين بسبب نشر مقالات تنتقد السلطات. واتُّهم روابوكويزي فنسنت بتعريض أمن الدولة

غبتوبو إيانبارا، محرر مجلة القانون النيروبية الشهرية، اتُّهم في آذار/مارس ١٩٩١ بنشر مطبوعة تثير الفتنة؛ وكان عدد المجلة الصادر في شباط/فبراير يتضمن البيان الرسمي لحزب سياسي جديد، وينتقد النعرة القبلية للحكومة.

للخطر، إذ أن السلطات زعمت - فيما يبدو - أنه أعرب عن تأييده للمتمردين فيما نُشر له من مقالات. وأُفرج عنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ولكن لم يتم إسقاط التهم عنه، حسبما ورد؛ وليس من الواضح هل سوف يُقدَّم للمحاكمة أم لا.

ولا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بسبب تصديق الحكومة الإيرانية على التهديدات بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي مؤلف كتاب «آيات شيطانية». ففي شباط/فبراير ١٩٨٩، أصدر آية الله الخميني فتوى قال فيها إن الكتاب المذكور يُعتبر تجديفاً على الله، وإن من واجب المسلمين في كل مكان قتل المؤلف. وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بأية محاولة مباشرة من قبل عملاء الحكومة الإيرانية لقتل سلمان رشدي، غير أن تصديق الحكومة الإيرانية على فتوى آية الله الخميني بصورة متكررة ينم عن أنها لن تجد أي غضاضة في إعدامه خارج نطاق القضاء. هذا، وقد طلبت منظمة العفو الدولية إلى السلطات الإيرانية مراراً أن تعدل عن تأييدها لأي تهديد بقتل سلمان رشدي.

وفي كينيا زُجَّ بالكتّاب والصحفيين في السجن بسبب دعوتهم إلى ديمقراطية تقوم على التعدد الحزبي. فقد أُلقي القبض على غيتوبو إيانيارا، محرر «مجلة القانون النيروبية الشهرية»، في مكتبه في الأول من آذار/مارس ١٩٩١ . فقد كان قد نشر في عدد شباط/فبراير البيان الرسمي لحزب سياسي معارض جديد، ومقالاً افتتاحياً ينتقد الحكومة لنعرتها القبلية. واعتُقل غيتوبو إيانيارا اعتقالاً انعزالياً حتى ٥ آذار/مارس ١٩٩١، عندما مثل أمام المحكمة ووُجِّهت إليه تهمة نشر مطبوع يحرِّض على الفتنة. ورُفض طلب الإفراج عنه بكفالة، وتم حبسه في ظروف قاسية بسجن كاميتي قرب نيروبي. وبعد مضي شهر على ذلك، أُصيب بانهيار ناجم عن صداع نصفي شديد وهو في محاكم نيروبي القانونية، حيث كان في انتظار صدور حكم بشأن طلب الإفراج عنه بكفالة.

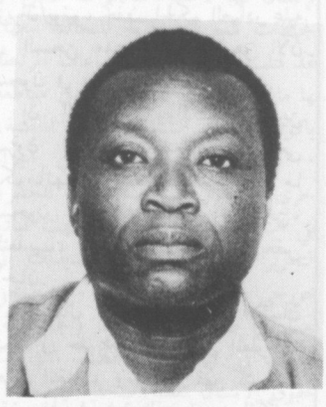

إدوارد أويوغي، كاتب وأستاذ في علم النفس التربوي، حُكم عليه هو وثلاثة آخرين في تموز/يوليو ١٩٩١ بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة عقد اجتماع «للتحريض على الفتنة». وكثيراً ما استُخدمت قوانين «الفتنة» في كينيا لسجن معارضي الحكومة.

وأُعيد إلى السجن، وسُجن في زنزانة لم يكن فيها سرير ولا فراش ولا أي أثاث آخر. وفي وقت لاحق نُقل إلى المستشفى حيث ظل مقيداً بالسلاسل ووُضع تحت حراسة مسلحة. وأُفرج عنه في ٢٨ أيار/مايو بعد تحسن صحته وإسقاط تهمة الفتنة عنه. وقد واصل عمله في «مجلة القانون النيروبية الشهرية» رغم استمرار مضايقة الشرطة له. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، قُبض عليه هو وغيره من دعاة الديمقراطية، ومن المحتمل أن يُحاكم بتهمة تتعلق «بالنظام العام».

كذلك حُكم بالسجن سبع سنوات على إدوارد أويوغي - وهو كاتب وأستاذ علم النفس التربوي بجامعة كينياتا - هو وثلاثة آخرين، في ١٠ تموز/يوليو ١٩٩١، بتهمة عقد اجتماع «للتحريض على الفتنة». وقد عمل أويوغي مستشاراً في مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، والمجلس العالمي للكنائس، وألّف كتباً ومقالات في الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس.

وقبل ذلك بعام كان إدوارد أويوغي والثلاثة الآخرون قد قُبض عليهم عقب مناظرة عامة حول موضوع ديمقراطية التعدد الحزبي في كينيا، أدت إلى نشوب اضطرابات واسعة النطاق في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٠ . ورفع كل من الأربعة دعوى استئناف أمام المحكمة العليا، عقب المحاكمة التي استمرت ستة أشهر، وهي أطول محاكمة جرت في كينيا بتهمة إثارة الفتنة. وعبّرت منظمة العفو الدولية عن قلقها البالغ بشأن مدى عدالة المحاكمة، وبالأخص عدم اتخاذ أي خطوات إبّان المحاكمة للتحقيق في ما ادعاه السجناء من أنهم تعرضوا للتعذيب. ولم يأتِ وكيل النيابة بأي أدلة على أن الأربعة كانوا قد تباحثوا في استخدام العنف ضد الحكومة أو خططوا لذلك. وكثيراً ما استُخدمت قوانين إثارة الفتنة في كينيا لسجن معارضي الحكومة.

وبعد إدانة إدوارد أويوغي والثلاثة الآخرين، رُحِّلوا جميعاً إلى سجن نايفاشا الخاضع لأشد الإجراءات الأمنية، وحيث ظروف السجن بالغة القسوة. وورد أنهم لم يكن يُسمح لهم إلا بزيارة واحدة كل شهر من قِبل ثلاثة أشخاص، بما في ذلك المحامين.

وفي عام ١٩٩٠، ألقت السلطات الفيتنامية القبض على عدد من منتقدي الحكومة - من بينهم الصحفيون والكتّاب - وكان ذلك مؤذناً ببدء حملة للتشديد على المثقفين والمنشقين استمرت خلال عام ١٩٩١ . ففي نيسان/إبريل ١٩٩١، أُلقي القبض على دونغ ثو هونغ، وهي مؤلفة وكاتبة مسرحية فيتنامية بارزة، وذلك - حسبما ورد - لأنها حاولت إرسال «وثائق سرية» إلى خارج البلاد، من بينها أوراق وخطابات أرسلها كتّاب فيتناميون إلى زعماء الحزب الشيوعي في فيتنام توطئةً لانعقاد للمؤتمر السابع للحزب في حزيران/يونيو. وورد أنها ظلت معتقلة في مسكن تابع لوزارة الخارجية حتى أُفرج عنها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

دونغ ثو هونغ، كاتبة ومؤلفة مسرحية مرموقة، ظلت معتقلة في فيتنام في فترة ما بين نيسان/إبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وذلك - فيما ورد - لمحاولتها إرسال «وثائق سرية» خارج البلاد. وورد أن من بين هذه الوثائق أوراق وخطابات أرسلها الكتّاب الفيتناميون إلى زعماء الحزب الشيوعي في فيتنام تمهيداً لانعقاد المؤتمر السابع للحزب في حزيران/يونيو.

وقد ألّفت دونغ ثو هونغ الكثير من الروايات والقصائد والمقالات والمسرحيات، وصارت من أهم الكتّاب في فيتنام في فترة ما بعد الحرب. وقد ظلت عضواً في الحزب الشيوعي لفيتنام طيلة ٢٠ عاماً، لكنها تركت الحزب عام ١٩٩٠، وأصبحت منذئذٍ من أشد منتقديه.

وفي السعودية قُبض على صالح العزّاز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وهو كاتب وصحفي سعودي مرموق؛ وورد أنه كان عندئذٍ يلتقط صوراً فوتوغرافية لمظاهرة نسائية، وأنه قُبض عليه بسبب الاشتباه في كونه أحد منظمي المظاهرة، التي خرجت فيها عشرات من النساء السعوديات يقدن سياراتهن على شكل قافلة أخذت تجوب شوارع الرياض احتجاجاً على منع النساء من قيادة السيارات في البلاد.

وكان صالح العزّاز وقت القبض عليه رئيس تحرير مجلة غرفة التجارة والصناعة السعودية. وقد عدَّته منظمة العفو الدولية سجين رأي، لم يُعتقل إلا بسبب اشتراكه في مظاهرة سلمية. ولم يُسمح له بالاتصال بأسرته حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛ وأُفرج عنه في ٤ آذار/مارس ١٩٩١، بعد أربعة أشهر من الاعتقال.

وفي بلدان كثيرة تعرض أيضاً لانتهاكات حقوق الإنسان الصحفيون المتعاطفون مع أحزاب أو منظمات محظورة، أو العاملون في مجلات أو صحف منحازة إليها.

فقد كان مروان حماوي ضمن مجموعة من السوريين الذين أُلقي القبض عليهم في منتصف السبعينات، للاشتباه في تعاونه مع جناح حزب البعث المؤيد للعراق. وكان وقتئذٍ مديراً لوكالة الأنباء السورية. وهو لايزال معتقلاً دون تهمة أو محاكمة في سجن المزة العسكري بدمشق منذ القبض عليه في آذار/مارس ١٩٧٥ . وقد تبنَّته منظمة العفو الدولية معتبرةً إياه سجين رأي. ولم ترد السلطات السورية على أي من المناشدات التي أصدرتها منظمة العفو الدولية من أجله.

وكان قبل تعيينه مديراً لوكالة الأنباء السورية يعمل ملحقاً صحفياً في مكتب الجامعة العربية في نيويورك، ومراقباً للجامعة بالنيابة لدى الأمم المتحدة. وهو معتقل بموجب أحكام حالة الطوارئ التي ظلت سارية بصورة متواصلة في سوريا منذ عام ١٩٦٣ .

أما عبد الكريم قطيفان، وهو مؤلف مسرحي وممثل، فهو أيضاً لا يزال معتقلاً في سوريا، دون تهمة أو محاكمة، منذ تموز/يوليو ١٩٨٣؛ وقد تبنَّته منظمة العفو الدولية باعتباره سجين رأي. وكان قد أُلقي القبض عليه بسبب الاشتباه في انتمائه لحزب العمل الشيوعي، وهو حزب محظور في سوريا. هذا، وقد تعرض أعضاء حزب العمل الشيوعي بكثرة للسجن والتعذيب،

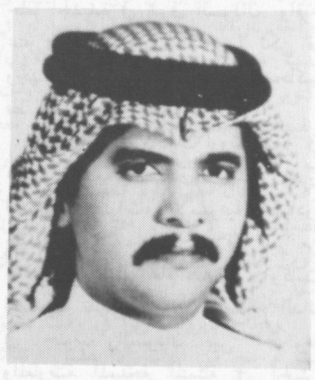

صالح العزّاز سجين رأي سابق في السعودية، ورد أنه قُبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، بينما كان يلتقط بعض الصور الفوتوغرافية لمظاهرة نسائية سلمية؛ وقد أُفرج عنه في آذار/مارس ١٩٩١ بعد أن ظل معتقلاً لمدة أربعة شهور.

بسبب معارضتهم للحكومة، ومطالبتهم بمزيد من الحرية الديمقراطية في سوريا، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١، حكمت المحكمة العسكرية في مدينة تونس على حمادي الجبالي، محرر مجلة «الفجر» الأسبوعية التونسية، بالسجن لمدة عام واحد مع النفاذ الفوري، بسبب نشر مقالة تدعو إلى إلغاء المحاكم العسكرية في تونس. وحُكم على محمد النوري، وهو محام تونسي، بالسجن لمدة ستة أشهر بسببٍ كتابته المقال المذكور. ووجهت للرجلين تهمة «تشويه سمعة مؤسسة قضائية». ورغم انقضاء مدة الحكم الصادر على محمد النوري، فلايزال في السجن رهن التحقيق في تهم جديدة، على ما يبدو. ومن الجدير بالذكر أن مجلة «الفجر»، المحظورة حالياً، كانت هي المجلة الناطقة باسم حركة «النهضة» الإسلامية غير المعترف بها رسمياً من قبل الدولة. وقد استُهدف مؤخراً أعضاء «النهضة»، والمتعاطفون معها، والمشتبه في تعاطفهم معها، للقبض والاعتقال والتعذيب.

واعتُقل عشرات من الكتّاب والصحفيين دون تهمة أو محاكمة في السودان، بعد أن قامت حكومة عسكرية، تدعمها الجبهة الإسلامية الوطنية، بالإطاحة بالحكومة المدنية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، والاستيلاء على مقاليد السلطة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩ . وقد سُجنوا بسبب معارضتهم السلمية للحكومة العسكرية. وأُفرج عن معظمهم بعد الإعلان عن عفو عام عن جميع السجناء السياسيين في نيسان/إبريل ١٩٩١ .

وفي آذار/مارس، ألقي القبض على أروب مادوت أروب، رئيس مركز المعلومات في مجلس الكنائس السوداني، بعد أن قدم طلباً للحصول على تأشيرة دخول لحضور اجتماع تطوير الخدمات الكنسية في ألمانيا. وصودر جواز سفره، ثم أُودع سجن كوبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، نُقل إلى سجن حلفا الجديدة في شرق السودان. وأُفرج عنه في أيار/مايو ١٩٩١؛ ولم تكن قد وُجّهت إليه أي تهمة أو قُدّم للمحاكمة قط خلال فترة اعتقاله.

وكان أروب مادوت أروب يعمل في عهد حكومة الصادق المهدي محرراً لصحيفة «التراث» الأسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية، حتى إغلاقها بأمر من محافظ بحر الغزال عام ١٩٨٨ . وكانت الصحيفة تدعو إلى إنهاء الصراع الدائر في جنوب السودان بين الحكومة والمعارضة المسلحة المتمثلة في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ونشرت مقابلة طويلة أجراها أروب مادوت أروب مع جون قرنق، زعيم الجيش الشعبي. وقد أُعيد نشر الجزء الأول من المقابلة ـ مترجماً إلى العربية ـ في صحيفة «السودان الحديث»، عقيب انقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩ .

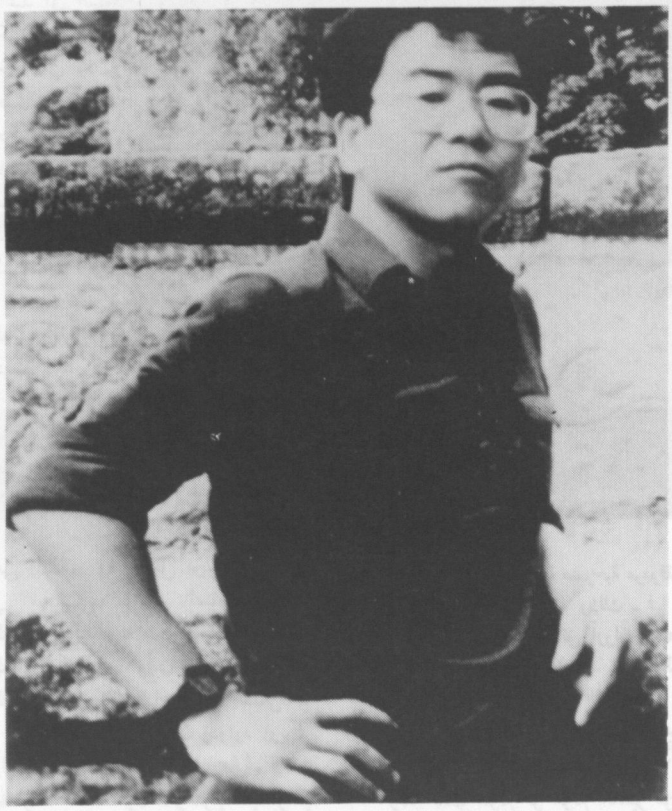

تشانغ وي غيون، ناشر من كوريا الجنوبية، يقضي حكماً بالسجن لمدة ثماني سنوات؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه معتقل بسبب آرائه السياسية السلمية.

وأوقف نشر الجزء الثاني من المقابلة. ويُعتقد أن القبض على أروب مادوت أروب يتعلق باستنكار الحكومة لما جاء في المقالة المذكورة.

وكثيراً ما يتعرض الصحفيون في تركيا للإيذاء أثناء ممارستهم أنشطتهم المهنية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ذكر المجلس الصحفي التركي أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام تعرض ٤٤ صحفياً للاعتداء الجسدي، غالباً على أيدي موظفي الدولة، بما في ذلك ضباط الشرطة. وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن تعرض الصحفيين للتعذيب أثناء احتجازهم لدى الشرطة في تركيا.

وفي آذار/مارس ١٩٩١، أُلقي القبض على ثمانية صحفيين يعملون في مجلة *يوزيل* (القرن) السياسية الأسبوعية في أنقرة، ووُجّهت إليهم تهمة الانتماء لحزب العمال الكردي الذي يُعدّ تنظيماً غير قانوني. وأثناء اعتقالهم، عُصبت عيونهم واستُجوبوا عن مصادر المعلومات الواردة في المقالات التي كتبوها عن الصراع الكردي في جنوب شرق تركيا. وتعرض بعضهم للتعذيب، وزعم أحدهم أنه جُرّد من ثيابه، وعُلّق من معصميه، وتعرّض للصدمات الكهربائية.

ولم تلبث التهم الرئيسية الموجهة للثمانية أن أُسقطت عنهم، غير أنهم سوف يُحاكمون بتهمة حيازة أسلحة نارية، حسبما زُعم؛ ويقولون إنهم حصلوا على هذه الأسلحة لحماية أنفسهم بعد أن تلقوا تهديدات بالقتل من مصادر مجهولة.

إن حرية التعبير والحرية النقابية وحرية المعتقد هي جميعاً مكرّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنصوص عليها بصيغة قانونية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وقد صادق على هذا العهد عدد كبير من البلدان التي وقع فيها الصحفيون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. وتلك الحكومات التي تنكر على الصحفيين حقوقهم المدنية والسياسية تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط، بل كثيراً ما تستهين بدساتيرها هي ذاتها.

وفي البلدان التي تواجه حكوماتها قلاقل مدنية، تستهدف السلطات الصحفيين والكتّاب بشكل خاص. ففي الصين، سُجن كثير من الكتّاب الذين أيّدوا الحركة المناصرة للديمقراطية عام ١٩٨٩ .

وحُكم في آذار/مارس ١٩٩١ على لي غويرين، رئيس تحرير دار هوا يوي للمنشورات الأدبية والفنية في محافظة شانزي، بالسجن لمدة خمسة أعوام من قبل محكمة في زيان، بمحافظة شانزي، وذلك بسبب أنشطة تتعلق بمظاهرات الاحتجاج التي قامت في حزيران/يونيو ١٩٨٩ للمطالبة بالديمقراطية.

وخلال عام ١٩٨٩، كان لي غويرين قد كتب ونشر مقدمة لمجموعة مقالات ألقها الكاتب الصيني المعارض المنفي ليو بنيان. وعندما أُعلنت الأحكام العرفية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٩، أرسل لي غويرين برقية إلى زاو زيانغ، الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، يحثه فيها على عدم استخدام جيش التحرير الشعبي ضد المتظاهرين. وورد أنه علّق نسخة من هذه البرقية على جدار مبنى هوا يوي.

ووُجّهت إلى لي غويرين تهمة «الدعاية والتحريض المناهضين للثورة». وبدأت محاكمته في آذار/مارس ١٩٩٠ أمام محكمة زيان الشعبية المتوسطة؛ وأُعلن الحكم بعد مضي عام على المحاكمة. وأثناء المحاكمة أكّد لي غويرين براءته من جميع التهم المنسوبة إليه. واستشهد بمواد من دستور جمهورية الصين الشعبية، تنص على أن الناس في الصين ينعمون بحرية التعبير والصحافة والتجمع، والحرية النقابية، وحرية تنظيم المسيرات والمظاهرات.

وفي الكويت، حكمت محكمة الأحكام العرفية بالإعدام على فلسطيني يُدعى أسامة سهيل حسين في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩١، بعد محاكمة غير عادلة لم تجر وفق المعايير الدولية. واتُّهم أسامة سهيل هو و ٢٣ شخصاً آخر «بالتعاون مع السلطات العراقية» لأنهم استمروا في العمل في صحيفة «النداء» أثناء الاحتلال العراقي للكويت. وكانت السلطات العراقية قد استولت على صحيفة «القبس» الكويتية، وأطلقت عليها اسم «النداء» بعد فترة وجيزة من الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠؛ وكانت هي الصحيفة الوحيدة التي سُمح لها بالصدور خلال الاحتلال العراقي للكويت.

ولم يُكشف في المحاكمة عن هوية شهود الإثبات الرئيسيين، ولم يُسمح للدفاع باستجوابهم. ولم يتم إطلاع المتهمين ولا محاميهم على المستندات الخاصة بالقضية المقدمة للمحكمة.

وورد أن أسامة سهيل حسين قد تعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية، والضرب، والحرق بالسجائر. وفي ٢٦ حزيران/يونيو، خُفّف الحكم الصادر عليه إلى السجن مدى الحياة؛ وهو الآن مسجون في سجن الكويت المركزي.

إن الصحفيين والكتّاب الذين يصرّون على نشر معلومات تسعى حكوماتهم لإخفائها سرعان ما يصبحون نهباً للاعتقال، والسجن، والتعذيب، بل حتى الموت في بعض الأحيان.

والنضال من أجل حقوق الإنسان يعتمد إلى حد بعيد على تدفق المعلومات وحرية انتقالها، ومن ثم فهو كثيراً ما يتوقف على شجاعة الصحفيين والكتّاب وتفانيهم في أداء رسالتهم. وأولئك الذين يصبحون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب جهودهم في الكشف عما تقترفه الحكومات من انتهاكات يستحقون الدعم الكامل من حركة حقوق الإنسان العالمية. □

ملاوي

استمرار الاعتقالات دون تهمة أو محاكمة

كان من بين الذين قبض عليهم واعتقلوا دون تهمة في ملاوي في الأشهر الأخيرة اثنان من حراس السجن احتُجزا بسبب قيامهما بتهريب رسائل من السجناء السياسيين. ويبدو أن الحكومة توقفت عن مراجعة قضايا المعتقلين، والتي كانت قد أدت إلى إطلاق سراح ٨٨ سجيناً سياسياً في النصف الأول من عام ١٩٩١ . ولم يُفرج عن أي من المعتقلين لفترات طويلة منذ أيار/مايو ١٩٩١ عندما أُطلق سراح الشاعر جاك مبانجي بعد اعتقاله قرابة أربعة أعوام دون تهمة أو محاكمة.

وقد قُبض على كومونيدا وتشيغوينيمي الحارسين في سجن زومبا المركزي، في أيار/مايو ١٩٩١، عندما ضُبطا - حسبما زُعم - وهما يقومان بتهريب الرسائل من السجناء السياسيين الذين كثيراً ما يُحرمون من حقهم في إرسال الرسائل. ويُعتقد أن تشيغوينيمي محتجز في سجن تشيتشيري في مدينة بلانتير. أما كومونيدا فيبدو أنه محتجز حالياً رهن الاعتقال الانعزالي في زنزانة تحت الأرض بسجن كانينغو في مدينة ليلونغوي، هو وشخصان آخران زُعم أيضاً أن لهما يداً في تهريب الرسائل.

ويبدو أن كاتب بعض هذه الرسائل هو سجين الرأي أورتون شيروا الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد بتهمة الخيانة العظمى، صدر عليه بعد محاكمة فاحشة الجور. وبعد ضبط الرسائل المهربة، حُبس في زنزانته لمدة يومين مع تقييد ساقيه وذراعيه بالسلاسل، وإرغامه على جلوس القرفصاء على الأرض وخلف ركبتيه قضيب حديدي شدَّت إليه السلاسل. ومما يذكر أن أورتون شيروا في الثانية والسبعين، ولا يزال يعاني من الأثار التي خلفتها هذه المعاملة السيئة.

ولايزال ١٩ من المعتقلين لفترات طويلة محبوسين في سجن ميكيويو قرب زومبا، وثمة عدد مجهول في مكان آخر. ومن المحتجزين في سجن مولا بليلونغوي السجينة ماري سيكويسي، التي قُبض عليها عام ١٩٨٩ لأنها ادَّعت أن الشرطة تسببت في وفاة شقيقها أثناء حبسه. ويبدو أنها وُعدت بإطلاق سراحها إذا تراجعت عن مزاعمها، ولكنها رفضت .□

منظمة العفو الدولية تزور منغوليا لأول مرة

قام ممثلو منظمة العفو الدولية لأول مرة بزيارة منغوليا خلال الفترة من ٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد حضر هؤلاء الممثلون مؤتمراً دولياً يدور حول مسودة دستور منغوليا؛ كما قابلوا بعض وزراء الحكومة، وقاموا بأول بحث مستفيض لمنظمة العفو الدولية عن وضع حقوق الإنسان في منغوليا، التي ظلت أبوابها موصدة دون المنظمة حتى أخذت البلاد بالنظام الديمقراطي عام ١٩٩١ .

وفي المؤتمر الدولي، قدم ممثلو المنظمة مذكرة كانت قد قُدِّمت أصلاً في آب/أغسطس إلى البرلمان المنغولي الدائم، بشأن الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان في مسودة الدستور.

وخلال الزيارة، انتهى ممثلو المنظمة إلى أنه ليس هناك سجناء رأي حالياً في منغوليا. كما علموا بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، بما في ذلك فرض النفي الداخلي دون محاكمة حتى عام ١٩٩٠ على المعارضين المسالمين للنظام الشيوعي السابق.

ولاتزال منغوليا تطبق عقوبة الإعدام على مرتكبي بعض الجرائم مثل الخيانة العظمى والتجسس والقتل العمد والاغتصاب. ووفقاً للإحصائيات الرسمية التي أُعطيت لممثلي منظمة العفو الدولية، فقد تم تنفيذ ١١٨ إعداماً في منغوليا في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، وتوقف العدد السنوي للإعدامات عن النقصان عام ١٩٩١، وذلك بسبب ارتفاع معدل الجرائم. وقد حث ممثلو منظمة العفو الدولية، عند اجتماعهم بمسؤولي الحكومة وغيرهم، على إلغاء عقوبة الإعدام في الدستور الجديد أو في القانون الجنائي الجديد المقرر إصداره في مطلع عام١٩٩٢ .□

الإكوادور

جهاز التحقيق الجنائي متهماً بالتعذيب

أصدر الرئيس بورخا كيفالوس في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أمراً بحل جهاز التحقيق الجنائي على الفور، بعد أن نُشر في اليوم نفسه تقرير «هيئة التحقيق الخاصة» التي تولت التحقيق في «اختفاء» الأخوين سنتياغو وأندريه ريستريبو أريسمينديي. وزعم التقرير أن سنتياغو ريستريبو الذي اعتُقل مع شقيقه في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، كان قد تعرض للتعذيب الشديد على يد أفراد جهاز التحقيق الجنائي. وقد قُتل الأخوان كلاهما، وتم التخلص من جثتيهما.

هذا، وقد سجلت الهيئة بالوثائق حالات تعذيب أخرى ارتكبتها شرطة جهاز التحقيق الجنائي، وحددت أسماء سبعة ضباط دأبوا على تعذيب المعتقلين. وخلص التقرير إلى أن «أساليب التحقيق التي اتبعها جهاز التحقيق الجنائي كانت، ولاتزال، تشمل ممارسة التعذيب بصورة منهجية، والاعتقال التعسفي، واستخدام المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة».

كما قام الرئيس بورخا، في أيلول/سبتمبر، بتوسيع سلطات «هيئة التحقيق الخاصة» لتشمل التحقيق في أي قضايا أخرى تُحال إليها. غير أنه حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لم تكن الهيئة قد بدأت بعد في ممارسة سلطاتها الموسعة، كما لم يُعلن عن نطاق صلاحياتها على وجه الدقة.

ومنظمة العفو الدولية إذ ترحب بحل جهاز التحقيق الجنائي، فإنها لاتزال تشعر بالقلق لأن السلطات قد تقاعست مراراً وتكراراً عن إجراء تحقيق وافٍ ومستقل في مزاعم استخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل جهاز التحقيق الجنائي. بل حتى في الحالات التي تم التحقيق فيها لم يُدن المسؤولون عن التعذيب .□

كوريا الجنوبية

سجن ثلاثة فنانين

تبنَّت منظمة العفو الدولية ثلاثة من أعضاء تحالف *سوميريون*، «تحالف سيول الإقليمي لمنظمات حركة الفنون الجميلة الشعبية الوطنية»، كسجناء رأي؛ فقد أُلقي القبض على الرسامين تشونغ سون هي وأو تشين هي، والناقد الفني تشوي إيك كيون، في آذار/مارس ١٩٩١، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح ما بين ١٨ شهراً وعامين. وأدين الثلاثة بموجب أحكام قانون الأمن الوطني بتهمة القيام بأنشطة تعود بالنفع على كوريا الشمالية، بما في ذلك تنظيم محاضرات عن نظرية الفن الشعبي، والمذهب الفكري الذي تأخذ به كوريا الشمالية والمعروف باسم «جوتشي»، ورسم راية تدعو لتوحيد الكوريتين، ونشر مقالات إعتقدت السلطات أنها تعكس أفكاراً ماركسية لينينية، وتدعو إلى صراع الطبقات.

ومن بين الأهداف المعلنة لتحالف *سوميريون* تطبيق المذهب الواقعي في الفن والدعوة له. فالأعمال الفنية لأعضائه تصور مشاهد لعمال عاديين، وكثيراً ما يكون لها مغزى سياسي، وبالأخص تأييد الوحدة بين البلدين الكوريين.

وتعتقد المنظمة أن تشونغ سون هي، و أو تشين هي، وتشوي إيك كيون قد اعتقلوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية الانضمام لأي جمعية أو منظمة، ومن ثم فإن المنظمة تدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون قيود.□

أو تشين هي

مدغشقر

الجنود يقتلون المتظاهرين المسالمين

قُتل ما لا يقل عن ١٢ شخصاً وجُرح ما لا يقل عن ٧٠ آخرين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عندما ألقى الجنود القنابل المسيلة للدموع وأطلقوا النار على متظاهرين مسالمين - دون استثارة أو استفزاز فيما يبدو - عند اقترابهم من مسكن الحاكم الإقليمي بمدينة أنتسيرانانا الشمالية. وكان من بين المتظاهرين مؤيدو تحالف معارض يُدعى *«حركي فيلونا»* (لجنة القوات النشطة).

وفي ١٠ آب/أغسطس، قُتل ما لا يقل عن ٣٠ آخرين من مؤيدي التحالف المذكور، وجُرح نحو ٢٠٠ أثناء سيرهم تجاه القصر الجمهوري قرب العاصمة أنتاناناريفو، عندما ألقى الحرس الجمهوري القنابل اليدوية وأطلقوا الرصاص على جمع مؤلف من آلاف الأشخاص. وكان المتظاهرون يطالبون باستقالة الرئيس ديدير راتسيراكا الذي ظل يحكم البلاد منذ عام ١٩٧٥ . ونفى الرئيس راتسيراكا في وقت لاحق مسؤولية الحرس الجمهوري كان عن عمليات القتل، رغم أن بعض التقارير أوحت بأنه كان قد أصدر أوامره للحرس بإطلاق النار على الجمع. وفي اليوم نفسه ورد أن ١٠ متظاهرين - على الأقل - قُتلوا على يد قوات الأمن في مدينة ماهاجانغا في الشمال.

هذا، وقد طلبت منظمة العفو الدولية من سلطات مدغشقر تقييد استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن، والتحقيق بشكل وافٍ في الظروف المحيطة بهذه الحوادث التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.□

البرازيل

منظمة العفو الدولية تدعو إلى تحقيق شامل في وفاة المسجونين

بعثت منظمة العفو الدولية خطابات إلى الحكومة البرازيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ تحثها على إجراء تحقيق شامل دقيق في الظروف المحيطة بوفاة ٢٤ سجيناً، والإصابات التي ورد أنها لحقت بثمانية عشر شخصاً آخر من جراء الضرب في سجن آري فرانكو الخاضع لإجراءات أمن قصوى في ريو دي جانيرو.

وقد توفي الأشخاص الأربعة والعشرون أثناء حريق زعم مسؤولو السجن أول الأمر أن السجناء أشعلوه أثناء حادث شغب وقع في السجن. وفي وقت لاحق، زعمت مصادر أخرى أن قنبلة حارقة أُلقيت في إحدى الزنزانات، وقد يكون لحراس السجن يد في ذلك.

وورد أنه تم القبض على اثنين من حراس السجن، ووجهت إليهما تهمة التسبب في وفاة ٤٢ شخصاً.□

سوريا

حراً بعد ٢٠ عاماً من الاعتقال

أُطلق سراح سلمان العبد الله، وهو سجين رأي وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث في سوريا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بعد أن لبث أكثر من ٢٠ عاماً معتقلاً دون تهمة أو محاكمة في سجن المزة العسكري بدمشق.

كان سلمان العبد الله يقيم في بيروت عندما اختطفته قوات الأمن السورية، في نيسان/إبريل١٩٧١، ثم أخذته إلى سوريا. وكان من بين العشرات ممن قُبض عليهم في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، عقب انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ الذي تولى بعده الرئيس حافظ الأسد السلطة. ولايزال ١٧ شخصاً آخر رهن الاعتقال دون محاكمة؛ وكانوا جميعاً أعضاء في حكومة حزب البعث في سوريا فيما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠، أو على صلة وثيقة بها. وورد أن بعض هؤلاء السجناء تعرض للتعذيب بعد القبض عليه، ويقال إنهم جميعاً قد ساءت صحتهم بسبب نقص الرعاية الطبية.

ولايزال آلاف السجناء السياسيين - ومن بينهم المئات من سجناء الرأي - رهن الاعتقال الممتد لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة، بموجب تشريعات حالة الطوارئ التي لاتزال سارية في سوريا منذ عام ١٩٦٣. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بالإفراج عن ٦١ سجيناً ممن كانوا قيد التبني أو التحقيق؛ وتولت المنظمة ٦٣ حالة جديدة.

تركيا

منظمة العفو الدولية تدعو للتحقيق في أعمال القتل في جنوب شرق البلاد

ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة التركية الجديدة، المشكّلة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، أن تجري تحقيقاً نزيهاً مستقلاً فيما تردد من أنباء عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات «الاختفاء» التي قيل إنها وقعت منذ أيار/مايو ١٩٩١، وكان من بين ضحاياها ١٨ قروياً في منطقة ميديات نُسَيْبين جنوب شرق تركيا.

وكان الأشخاص الثمانية عشرة من سكان القرى التي رفضت المشاركة في نظام حرس القرى المعينين من قبل الحكومة. ومن بين من لقوا حتفهم بشير ألغان، وهو مزارع وأب لخمسة أطفال؛ وورد أن أفراد قوات الأمن نصبوا له كميناً، ثم باغتوه بإطلاق النار عليه بعد أن غادر بيته في قرية بوداكلي يوم ٢١ أيار/مايو. وروى شهود العيان أن جندياً أطلق النار على رأسه مباشرة، بعد أن سقط أرضاً من أثر طلق عياري أصابه في فخذه أول الأمر. وقدمت أسرة بشير ألغان شكوى رسمية، ولكن المدعي العام أمر بإسقاط القضية.

وفي ليلة الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، دخل خمسة رجال مسلحين يرتدون ثياباً مدنية قرية بهجباشي، بالقرب من نسيبين، في سيارة، وورد أنهم قتلوا ثلاثة أشخاص. وتوجه الرجال الخمسة إلى بيت سليمان أسلان، وطلبوا منه أن يقودهم إلى بيت محمد سليم أسلان، وهو أحد أقارب سليمان يسكن غير بعيد من بيته. ولم يكد يظهر محمد سليم أسلان من خلال نافذة بيته، حتى أُطلقت النار عليه فسقط قتيلاً، حسبما أفادت الأنباء الواردة. أما سليمان أسلان فقد طُرح أرضاً، ثم أُطلقت عليه النار فمات في الحال. كما قُتل أيضاً عبد العزيز غوشلو، وكان قد رأى الرجال يغادرون القرية.

ويقول شهود العيان إن الرجال الخمسة انطلقوا بسيارتهم صوب نقطة الصاعقة المحلية على بعد نحو كيلومتر من القرية. وسمع الشهود صوت السيارة وهي تجري على الحافة المعدنية لعجلاتها كما لو كان الإطار قد ثُقب. وظلت السيارة حيناً عند نقطة الصاعقة، ربما يتم تغيير العجلات فيما يبدو؛ غير أن جنود النقطة أنكروا فيما بعد رؤية السيارة. ولم تتلق أسر الرجال الثلاثة الذين قُتلوا أي معلومات تفيد بإجراء تحقيق رسمي في الأمر. □

النمسا

الضمانات تفشل في وقف المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز

نشرت منظمة العفو الدولية في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ تقريراً عن استخدام العنف البدني المتعمد بدون مبرر مع الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة في النمسا*. وقالت المنظمة إن تواتر المزاعم التي تتلقاها وورودها بصورة مطردة ومنتظمة يوحي بأن المشكلة ليست مجرد حوادث منفردة معدودة.

وبعد مضي أسبوعين على صدور التقرير، أعلنت الحكومة النمساوية عن عدد من الإجراءات والضمانات الهادفة إلى حماية المعتقلين لدى الشرطة. وفي أيار/مايو ١٩٩٠، قامت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، المشكّلة بموجب الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، بزيارة النمسا، وقدمت في تشرين الثاني/نوفمبر تقريراً للحكومة النمساوية. ونُشر هذا التقرير، الذي أكّد الكثير من النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وكان مصحوباً بتعليقات الحكومة النمساوية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أصدرت منظمة العفو الدولية تحديثاً أوضحت فيه هذه التطورات، وأعربت عن بواعث قلقها من جديد. وما برحت المنظمة تتلقى مزاعم عن المعاملة السيئة من جانب الشرطة؛ بل بلغت هذه المعاملة حد التعذيب في بعض الحالات. ولاتزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بسبب غياب الضمانات الكافية التي تقي المعتقلين من سوء المعاملة، وعدم ثقة الجمهور في الجهاز الذي يتم من خلاله التظلم من المعاملة السيئة من جانب الشرطة، وعدم التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

* النمسا: التعذيب وسوء المعاملة

(رقم الوثيقة: EUR 13/01/89)

النمسا: التعذيب وسوء المعاملة (تحديث لتقرير كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)

(رقم الوثيقة: EUR 13/04/89). □

الكاميرون

التعذيب وسوء المعاملة

ما برح دعاة التعدد الحزبي الديمقراطي في الكاميرون يتعرضون بشكل متزايد للاعتقال لفترات قصيرة، وللمعاملة السيئة أثناء احتجازهم لدى الشرطة، حسبما جاء تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١*.

ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، تعرض للتعذيب أو المعاملة السيئة ما لا يقل عن ١٥ زعماً لمجموعات المعارضة المؤلفة حديثاً، أثناء اعتقالهم لمدة ٢٤ ساعة تقريباً في دوالا. فقد زعم تشارلز تشونغانغ، وهو محام ومؤسس لمنظمة جديدة من منظمات حقوق الإنسان، أنه هو ومعتقلين آخرين قد تعرضوا للضرب على باطن القدم بقضيب حديدي، وللجلد بسلك مغلف بأنبوب مطاطي. وأضاف قائلاً: «لقد حرصوا على تجنب ضربنا على الوجه قائلين إنه ينبغي أن يظل بالإمكان التعرف على وجوهنا حتى ونحن في التوابيت». وزعم صموئيل إيبوا، زعيم حزب جديد للمعارضة، أنه جُرِّد من ثيابه كلها ما عدا ملابسه الداخلية، وحُبس في زنزانة صغيرة مظلمة مع ٤٠ شخصاً آخر، وتعرض للضرب.

كما احتُجز معتقلون كثيرون آخرون، يبدو أنهم هم الآخرين قد قُبض عليهم بسبب تأييدهم لنظام ديمقراطي يقوم على التعدد الحزبي في الكاميرون، ثم اعتُقلوا في ظروف مشابهة في الأشهر الأخيرة.

وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، وإلى الأخذ بالضمانات الكفيلة بمنع تعذيب المسجونين وسوء معاملتهم مستقبلاً.

*(رقم الوثيقة: AFR/17/09/91). □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1 8DJ, United Kingdom.
قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولارا أمريكيا)